الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق الاستدامة البيئية

جزء من رسالة

مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف**
أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية
وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
كلية الحقوق جامعة المنصورة

إعداد الباحثة

ايمان حسن علي الهيبي

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

المستخلص:

لقد ترتب علي سياسات الإنتاج المتبعة في الاقتصاد التقليدي العديد من المشاكل منها زيادة الانبعاثات الكربونية واستنزاف الموارد الاقتصادية، ويعتبر الاقتصاد الأخضر نموذج من نماذج التنمية الاقتصادية يرتكز على فكرة الاقتصاد البيئي، ويهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والحد من استنزاف الموارد الاقتصادية.

لذلك تناولت هذه الدراسة دور الاقتصاد الأخضر ومصادر الطاقة النظيفة كآلية لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة المتجددة، مما يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي وذلك بقياس اثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في قدرة الدولة على انتاج وتوليد الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى قدرة الدولة على توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة والابتعاد عن المصادر التقليدية في توليد الكهرباء.

وقد اكدت منظمة التعاون مع برامج الامم المتحدة على امكانية التحول من خلال التركيز على نمط الكفاءة في استخدام الموارد وادارة النفايات والحفاظ على البيئة، لذا وجب دراسة امكانيات التحول نحو الاقتصاد الاخضر، وقد توصلت الرسالة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي منها ان التحول يضمن الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي واتجاها نحو القطاعات الخضراء، والتحول الطاقوي وتحفيض الانبعاثات الدفيئة، وجب التحول نحو الاقتصاد الاخضر والاهتمام بالجوانب والحفاظ على جودة الهواء والمياه والاهتمام بمصادر الطاقة البديلة لتحقيق التنمية المستدامة.

الموارد الاقتصادية، التنمية المستدامة، اقتصاديات البيئة، الاقتصاد الأخضر.

Abstract:

The production policies followed in the traditional economy have resulted in many problems, including increasing carbon emissions and depleting economic resources. The green economy is considered a model of economic development based on the idea of environmental economics, and aims to optimize the exploitation of economic resources and reduce the depletion of economic resources. Therefore, this study addressed the role of the green economy and clean energy sources as a mechanism to attract and attract more foreign investments in the renewable energy sector, which contributes to achieving sustainable development in its four dimensions: economic, social, environmental, and technological, by measuring the impact of independent variables represented by the state's ability to produce and generate energy. Renewable energy, in addition to the country's ability to generate electricity from renewable energy and move away from traditional sources of electricity generation. The Organization for Cooperation with United Nations programs has emphasized the possibility of transformation by focusing on the pattern of efficiency in the use of resources, waste management, and environmental preservation. Therefore, the possibilities of transformation towards a green economy must be studied. The message reached a set of conclusions and recommendations, including that transformation ensures the separation between... Use of resources and environmental impacts Between economic growth and a trend towards green sectors, energy transformation and reducing greenhouse emissions, it is necessary to shift towards a green economy and pay attention to aspects of preserving air and water quality and paying attention to alternative energy sources to achieve sustainable development.

Economic resources, sustainable development, environmental economics, green economy

مقدمة

لقد أحتلت البيئة أهمية كبيرة منذ مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢م، وذلك من خلال التأكيد على تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تلبية احتياجات الأجيال الحالية مع عدم التأثير على الأجيال القادمة في تلبيه احتياجاتهم، ومن ذلك الحين بدأ ظهور مصطلح الاقتصاد الأخضر الذي يهدف إلى أتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية للحفاظ على البيئة.

ومع تكرار الأزمات العالمية منذ عام ٢٠٠٨م وما لها من انعكاسات على الموارد المائية والطاقة والبيئة زاد الاهتمام بموضوع الاقتصاد الأخضر، حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر الممر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مبدأ الرشادة في استغلال الموارد الاقتصادية هذا إلى جانب الحفاظ على البيئة وصحة المجتمع من خلال استخدام الطاقة المتجددة في محاولة لعدم استنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة عليها للأجيال القادمة، وقد ترتب على أنظمة الإنتاج التقليدية العديد من المشاكل منها استنزاف الموارد الاقتصادية المتاحة خاصة الموارد من مصادر الطاقة التقليدية، وهو ما يؤثر سلبيا على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، هذا إلى جانب العديد من المشكلات الأخرى الناتجة عن مصادر الطاقة التقليدية مثل ارتفاع نسبة الانبعاثات الكربونية وظهور العديد من الأزمات مثل أزمة الغذاء والماء والمناخ والاحتباس الحراري[١].

والتنمية هي الغاية لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه، وإذا كانت التنمية من ضرورات المجتمعات المعاصرة فهي مطلباً اساسياً للمجتمعات النامية، إن العمل على تحقيق التقدم والرقي وبلوغ زيادات في معدلات التنمية وإحداث تقدم كبير في مستويات الرفاهية المعيشية يعد مسعي كل الدول باختلاف مستواها التنموي، وهذا التقدم أدى إلى إحداث العديد من الأضرار نتيجة استخدامات الموارد المتاحة واستنزافها[٢].

وتواجه الكثير من الدول خاصة النامية كثير من الأزمات والحوادث البيئية التي تؤثر بالسلب على حياة الكائنات الحية على هذا الكوكب، فالأجيال الحالية إن لم تهتم بالإدارة البيئية وتتبنى مفاهيم التنمية المستدامة والبيئة الخضراء فسوف تظلم الأجيال القادمة وتترك لهم إرثاً خرباً، والعراق هي

---

[١] خالد هاشـــم، **الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المســـتدامة**، المجلة العلمية للبحوث والدراســـات التجارية، مجلة حلوان، المجلد ٣٦، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٣٣.

[2] Hall, Nina. **The Institutionalization of Climate Change in Global Politics. In Sosa Nunez, Gustavo& Atkins, ED. Environment**, Climate Change and International Relations, Bristol, England: E-International Relations Publishing, 2023, P. P60-74.

إحدى الدول التي تعاني من ظاهرة التلوث البيئي وعلى الرغم من وجود تشريعات خاصة بعملية الضبط البيئي، إلا أن هناك الكثير من المشروعات خاصة الصناعية لا تهتم بمبادئ التنمية المستدامة أو الإدارة البيئية السليمة[٣].

وقد دفعت هذه المشاكل العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى التفكير في تطبيق الاقتصاد الأخضر، هذا إلى جانب محاولة الربط بين تطبيق الاقتصاد الأخضر في العديد من المجالات وتحقيق التنمية المستدامة، ويمثل الاقتصاد الأخضر حالياً القضية المحورية لاقتصاديات أغلب الدول من حيث كونه يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، هذا إلى جانب الحد من المخاطر البيئية، وهو ما يجب تطبيقه على الوضع في العراق، ويعتبر الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة نموذجاً للتنمية الاقتصادية يعتمد على مفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال التركيز على الجوانب البيئية في الاقتصاد والتطبيق على العراق. **وفي ضوء ذلك يمكن صياغة أهمية وأهداف ومشكلة وخطة البحث والبحث فيما يلي:**

أولاً: أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة تتمثل أهمية البحث فى أنه يتناول أحد الموضوعات الهامة في القرن الحادي والعشرين وهي العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة إلى جانب قياس دور الاقتصاد الاخضر فى تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً: فرضية البحث: "يسهم الاقتصاد الأخضر ايجابيا في تحقيق التنمية المستدامة،" أما بالنسبة لهدف البحث

ثالثاً: هدف البحث: يتمثل هدف البحث في اختبار مدى صحة أو خطا فرضية البحث، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة، وقياس الاقتصاد الأخضر وأثره على النمو الاقتصادي.

رابعاً: مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: "إلى أي مدي يسهم تطبيق الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة"؟

خامساً: منهجية البحث: لدراسة هذا الموضوع سوف يتم إجراء دراسة تحليلية متعمقة بكل جزئية من جزيئات البحث فلا يكتفي بعرض وتجميع ما هو كائن بل يتوجب تناول كل جزئية بعد الوصف

---

[٣] أشرف محمد أبو سريع محمد، **أثر تطوير المناطق العشوائية على تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠١٣، ص٨٦.

بالتحليل، بالتالي فإن منهج الدراسة القانونية الأنسب لدراسة هذا الموضوع هو المنهج التحليلي التطبيقي المقارن.

سابعاً: خطة البحث:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاقتصاد الأخضر

المطلب الثاني: الاستدامة البيئية

المطلب الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة

المطلب الأول
مفهوم وأهمية الاقتصاد الأخضر

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأخضر:

كان أول ظهور لمصطلح الاقتصاد الأخضر عام ١٩٨٩ في أحد البحوث المعدة من جانب مركز لندن للاقتصاد البيئي (تقرير بيرس) حيث ربط التقرير بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وعرف الاقتصاد الأخضر بأنه أداه لتحقيق التنمية المستدامة من خلال السياسات الاقتصادية والمالية)[٤].

إلا أن هذا المفهوم لم يحظى بالاهتمام الدولي في ذلك الوقت ليعود ظهور المصطلح مره أخري عام ٢٠٠٨ عقب الأزمات المالية العالمية، وما نتج عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية نتيجة فقد العديد من الأفراد وظائفهم ومصادر دخلهم، هذا إلى جانب أزمة الغذاء العالمي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتعرض حوالي مليار شخص لخطر الجوع وسوء التغذية، وأخيراً أزمة المناخ.

ومنذ ذلك الحين قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالترويج لمصطلح الاقتصاد الأخضر كمحاولة لمواجهه الأزمات العالمية مع الحفاظ على الاستدامة البيئية، حيث دعت الأمم المتحدة لعقد مؤتمر للتنمية المستدامة تحت عنوان الاقتصاد الأخضر في ٢٠١٢م[٥].

---

[٤] حسام الدين نجاتي، **الاقتصاد الأخضر ودورة في تحقيق التنمية المستدامة**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٧٦٠، معهد التخطيط القومي، مصر، ص ١٤-١٥.

[٥] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، الأمم المتحدة، ٢٠٢١، ص ٩-١٠.

وقد تعددت المفاهيم التي قدمت لمصطلح الاقتصاد الأخضر منذ ذلك الحين، حيث عرف **برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضربأنه:** "اقتصاد يهدف إلى تحسين رفاهية الأنسان والمساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية، مع اعطاء وزن متساوي للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية"(٦).

أما **البنك الدولي فقد عرف الاقتصاد الأخضر على أنه:** الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية، والحد من تلوث الهواء، وتقليل الأثار السلبية على البيئة، ويراعي المخاطر الطبيعة، ودور الادارة البيئية، والأحوال الطبيعة في منع الكوارث المادية، ولابد أن يكون النمو شاملاً، وأنه اقتصاد ينخفض فيه انبعاث الكربون وتحقيق كفاءة استخدام الموارد من خلال التركيز على كيفية الإنتاج وتأثير ذلك على البيئة(٧).

وعرفت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي الاقتصاد الأخضر بأنه:** "استراتيجية تقوم على استدامة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر في مواجهة تفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ(٨).

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال تعريفة للاقتصاد الأخضر على ضرورة مراعاة التفاعلات بين الاقتصاد الأخضر، والمجتمع، والبيئة، وهذا يعني أنه يمكن النظر لاقتصاد الأخضر في ابسط صوره على أنه اقتصاد تقل فيه انبعاثات الكاربون، وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، وفي الاقتصاد الأخضر يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات العامة، والخاصة التي تعمل على تقليل انبعاثات الكاربون، والتلوث البيئي)(٩).

---

(6) UNEP, "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication", united nation, united **nation environment program**, 2011, P.1-52

(٧) أحمد الكواز، **الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية**، سلسلة جسر التنمية، العدد الثامن والمائة عشر، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص ٤.

(8) UNESCAP. Green Growth, Resources and Resilience, Environmental Sustainability in Asia and the Pacific, **The Asian Development Bank**, Bangkok,2012, p.39.

(٩) أسامة محمد الحسيني، **الاقتصاد الأخضر، البيئة والتنوع البيولوجي**، كلية الزراعة جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢.

كما **يعرف Karl Burkart الاقتصاد الأخضر بأنه:** "الاقتصاد الذي يستند الى ست قطاعات رئيسية هي الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وادارة المياه، واعادة تدويرها، وإدارة الاراضي)، **كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية (النمو الأخضر) بأنه:** "النمو الاقتصادي الذي يحفظ الثروات الطبيعة اللازمة لاستمرار تأمين الموارد والأزمات البيئية الضرورية لرفاه الانسان[١].

وقد سمى الاقتصاد الأخضر بهذا الاسم لأنه اقتصاد يقوم على استخدام الطاقة المتجددة على العكس من الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على النفط والوقود الأحفوري الذي يلوث البيئة[٢].

وتتمثل أهم نقاط الاختلاف بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر في الجدول رقم (١) الأتي[٣]:

الجدول رقم (١)

أهم نقاط الاختلاف بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر

الفرق	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الأخضر
مصدر الطاقة	الوقود الأحفوري	الطاقة المتجددة
استغلال الموارد الطبيعية	سوء استغلال الموارد الطبيعية	الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومراعاه قدرتها على عدم التجدد
البعد البيئي	لا يهتم بالبعد البيئي ينتج عنه مستويات عالية من التلوث	يراعى التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي
النمو الاقتصادي	مستويات عالية من النمو الاقتصادي ولكن نمو مشوه	يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومراعاه المخاطر البيئية
التكنولوجيا	كثيفة الإنتاج نتج عنها ارتفاع مستويات التلوث	تكنولوجيا نظيفة تحافظ على الموارد الطبيعية واعاده تدوير الموارد

(1) OECD, Inclusive Green Growth: For the Future We Want, **Organization for Economic Cooperation and Development**, 2012, p.8.

(٢) مسعودة رداس ويمينة عاتي، **الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة للجزائر: الفرص والتحديات**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد ٧، العدد ٧، ص ٩٣-١١٣.

٣ حسام ابو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، ٢٠٢١، ص٥٦.

العدالة الاجتماعية	عدم عدالة توزيع الدخل وارتفاع مستويات الفقر	يهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال خلق فرص عمل خضراء ومعالجة مشكلة الفقر

المصدر: حسام ابو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، ٢٠٢١، ص٥٦.

وبمراجعة الجدول رقم (١) يتضح لنا الفرق الشاسع بين ما يحققه الاقتصاد الأخضر، وبين ما حققه الاقتصاد التقليدي، والآثار المترتبة على كلا الاقتصادين من خلال القضايا الستة التي تمت الإشارة إليها آنفاً، وهو ما جعل العالم يسعى، وبكل قوة نحو اقتصاد تتحقق من خلاله العدالة الاجتماعية بكل جوانبها، وتفاصيلها.

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الأخضر:

أكدت منظمة التعاون في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة إمكانية التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال عدد من المؤشرات التي تركز على نمط الكفاءة في استخدام الموارد، وإدارة النفايات، والحفاظ على البيئة، **وتشمل هذه المؤشرات الآتي**[١]:

(١) **مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي:** يقيس مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي الأداء الوطني للاقتصاد الأخضر في ١٣٠ دولة، **ويتكون المؤشر من أربعة أبعاد رئيسية هي**[٢]:

١. **القيادة وتغير المناخ:** وتشمل موقف القيادة السياسية، التغطية العالمية، المنتديات العالمية، أداء تغير المناخ.

٢. **كفاءة القطاعات:** وتشمل المباني، المواصلات، الطاقة، كفاءة استخدام الموارد.

٣. **الاستثمار والأسواق:** وتشمل الاستثمار والابتكار في الطاقة المتجددة، تسهيلات الاستثمار الأخضر، الاستدامة في الشركات.

---

[١] حسام الدين نجاتي، **الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، فبراير ٢٠١٤، ص ٢٥.

[٢] مسعودة رداس ويمينة عاتي، **الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة للجزائر: الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص ١٢٤.

٤. **البيئـــة ورأس المـــال الطبيعـــي:** وتشمل الزراعة، جودة الهواء، والمياه، التنوع البيولوجي، مصايد الأسماك، الغابات.

والجدول رقم (٨) والذي تم تمثيله بالشكل رقم (١٢) يوضح ترتيب أفضل ١٠ دول في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عام ٢٠٢٢م، أما الجدول رقم (٩) ترتيب الدول العربية في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عام ٢٠٢٢م، ويتم تمثيله بالشكل رقم (١٣)، **وذلك كما يلي:**

الجدول رقم (٢)

ترتيب أفضل ١٠ دول في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عام ٢٠٢٢م

الدولة	مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي	الترتيب عالمي
السويد	٠,٧٦٠٨	١
سويسرا	٠,٧٥٩٤	٢
ايسلندا	٠,٧١٢٩	٣
النرويج	٠,٧٠٣١	٤
فنلندا	٠,٦٩٩٧	٥
المانيا	٠,٦٨٩٠	٦
الدنمارك	٠,٦٨٠٠	٧
تايوان	٠,٦٦٦٩	٨
استراليا	٠,٦٤٧٩	٩
فرنسا	٠,٦٤٠٥	١٠

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات:

https://www.dualcitizeninc.com/global-green-economy-index

الشكل رقم (1)
مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي

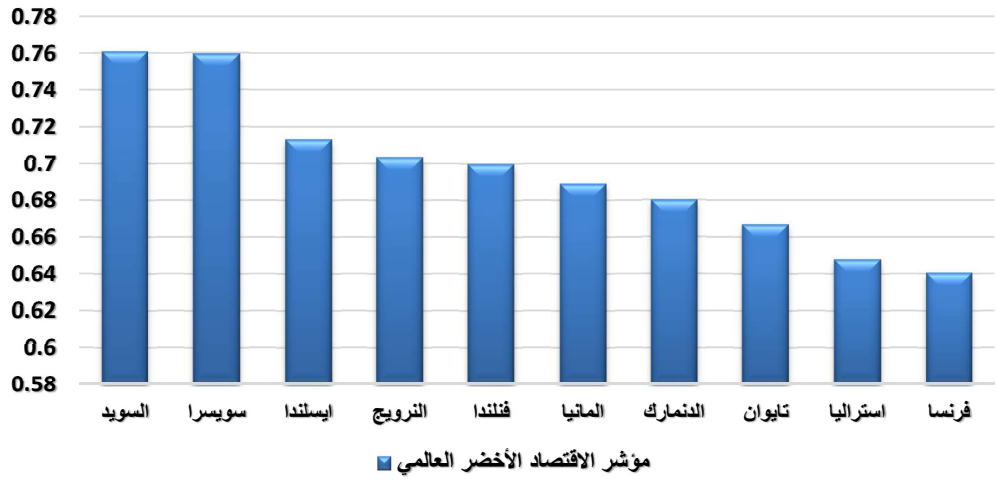

الجدول رقم (٣)
ترتيب الدول العربية في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عام ٢٠٢٢م

الدولة	مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
المغرب	٠,٥٢١٨	١	٤٨
الامارات	٠,٤٨٨٩	٢	٥٩
مصر	٠,٤٧٩٥	٣	٦٧
قطر	٠,٤٧١٥	٤	٧٢
الأردن	٠,٤٥٧٠	٥	٨٢
الكويت	٠,٤٤٨١	٦	٨٥
السعودية	٠,٤٤٥١	٧	٩٠
جيبوتي	٠,٤٢٩٩	٨	٩٩
تونس	٠,٤١٤١	٩	١٠٤
لبنان	٠,٣٩٧٠	١٠	١١٠
عمان	٠,٣٩٧	١١	١١٢
جزر القمر	٠,٣٩١٢	١٢	١١٧
موريتانيا	٠,٣٧٩٠	١٣	١٢٣
البحرين	٠,٣٣١٤	١٤	١٣٠

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات:
https://www.dualcitizeninc.com/global-green-economy-index

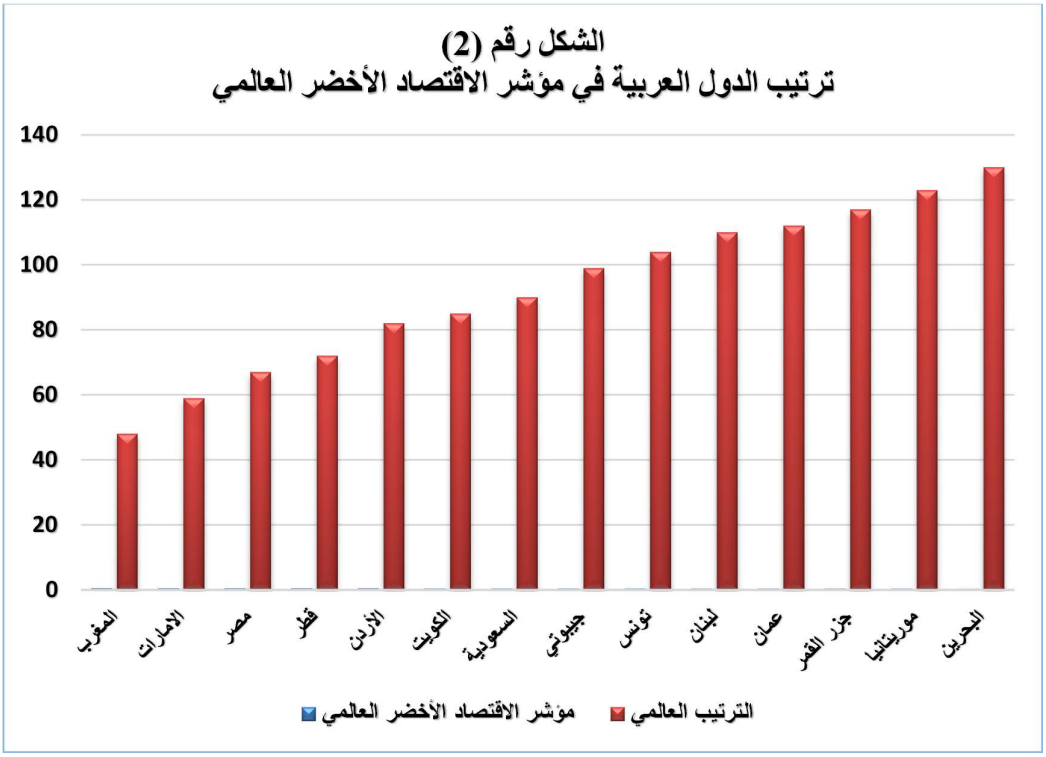

يتضح من بيانات الجداول أرقام (٢)، (٣) والأشكال أرقام (١)، (٢) ما يلي:

١. أن الدول الأوروبية احتلت ثمانية مراكز من المراكز العشرة الأولى وفقاً لمؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي، حيث جاءت السويد في المرتبة الأولى يليها سويسرا ثم ايسلندا ثم النرويج وفنلندا ثم المانيا والدنمارك ثم جاءت تايوان في المرتبة الثامنة وجاءت استراليا في المرتبة التاسعة ثم جاءت فرنسا في المرتبة العاشرة لتحتل الدول الأوربية ٨ مراكز من المراكز العشرة الأولى عالمياً، وهو ما يوضح التزام الدول الأوروبية بإجراءات حماية البيئة وتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر.

٢. أن المغرب جاءت في المرتبة ٤٨ عالمياً من بين ١٣٠ دولة كما أنها جاءت في المرتبة الأولى عربياً وفقاً لمؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي، يليها الإمارات التي جاءت في المرتبة التاسعة والخمسين عالمياً والمرتبة الثانية عربياً، ثم جاءت مصر المرتبة ٦٧ عالمياً والثالثة عربياً، أما البحرين فقد جاءت في المرتبة ١٣٠ عالمياً والثالثة عشراً عربياً لتصبح فى المرتبة الأخيرة بين الدول العربية.

٣. الملاحظ أن العراق خارج الترتيب والذي يدعوا لبذل الجهد ويشجعنا علي البحث والدراسة لمساعدة صانع القرار العراقي للمضي قدماً في االلتزام بإجراءات حماية البيئة وتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخر.

(٢) <u>المؤشرات الاقتصادية</u>[١]: مثل حصص الاستثمارات القطاعية، أو التجمعية التي تسيم في كفاءة استخدام الموارد، والطاقة، وتعمل على تخفيض النفايات، وتقليل التلوث، وكذلك حصة الناتج القطاعي، أو التجميعي، أو العمالة التي تعني بالمعايير المقررة بيان.

(٣) <u>المؤشرات البيئية</u>[٢]: وهي المؤشرات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، ومنها كفاءة استخدام الموارد، ومستوى التلوث أما على المستوى القطاعي، أو على المستوى الاقتصاد الكلي يمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة، أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الأداء البيئي هو مؤشر يضم ١٨٠ دولة ويعتمد على ترتيب وتقييم أداء الدول في القضايا البيئية من خلال التركيز على مجالين هما الصحة البيئية ويشمل مؤشر جودة الهواء، خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، النفايات الصلبة، المعادن الثقيلة، وحيوية النظم البيئية ويشمل التنوع الحيوي، والأنظمة البيئية، الأسماك، التغير المناخي، التلوث، الزراعة، والمياه، والجدول رقم (٤) والذي تم تمثيله بالشكل رقم (١٤) يوضح ترتيب أفضل ١٠ دول وفق مؤشر الأداء البيئي عام ٢٠٢٢م، أما الجدول رقم (٥) ترتيب الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي عام ٢٠٢٢م، ويتم تمثيله بالشكل رقم (٣)، **<u>وذلك كما يلي</u>:**

جدول رقم (٤)

ترتيب أفضل ١٠ دول وفق مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٢م

الدولة	مؤشر الأداء البيئي	الترتيب العالمي
الدنمارك	٨٢,٥	١
لوكسمبرج	٨٢,٣	٢
سويسرا	٨١,٥	٣
المملكة المتحدة	٨١,٣	٤

---

[١] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة**، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى٢٠٠٨، ص٢٦٩.

[٢] ألفت حسن أغا، **الإعلام العربي والقضايا البيئية، المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتجددة**، مجلة السياسة الدولية، لعدد،١١٠،١٩٩٢، ص ٢٠١.

فرنسا	٨٠,٠	٥
استراليا	٧٩,٦	٦
فنلندا	٧٨,٩	٧
السويد	٧٨,٧	٨
النرويج	٧٧,٧	٩
ألمانيا	٧٧,٢	١٠

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات:

Wendling, Z. A ,et al. 2022 Environmental Performance Index- Yale Center for Environmental Law & Policy, 2022, p.12, Available at: www.epi.yale.edu

الشكل رقم (3)
ترتيب أفضل 10 دول وفق مؤشر الأداء البيئي لعام 2022م

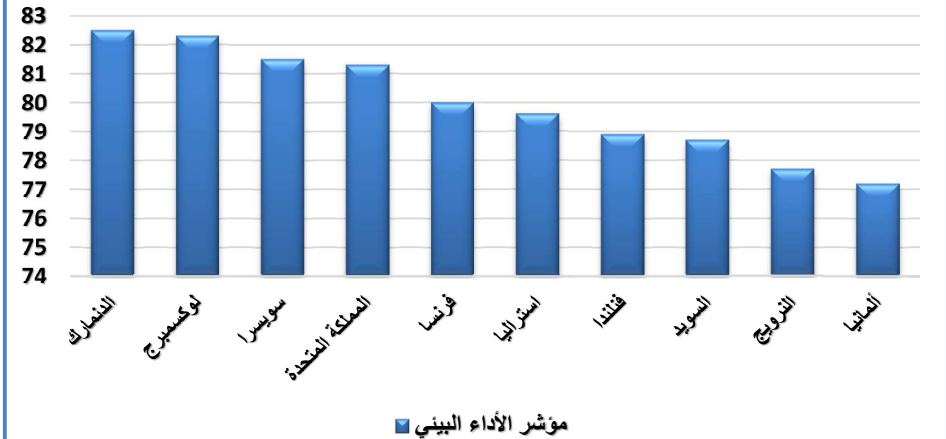

جدول رقم (٥)

ترتيب الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٢م

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً
الامارات	٥٥,٦	٤٢	١
الكويت	٥٣,٦	٤٦	٢
الأردن	٥٣,٤	٤٧	٣
البحرين	٥١,٠	٥٦	٤
تونس	٤٦,٧	٧١	٥
لبنان	٤٥,٤	٧٨	٦
الجزائر	٤٤,٨	٨٤	٧

السعودية	٤٤,٠	٩٠	٨
مصر	٤٣,٣	٩٤	٩
المغرب	٤٢,٣	١٠٠	١٠
العراق	٣٩,٥	١٠٦	١١
عمان	٣٨,٥	١١٠	١٢
قطر	٣٧,١	١٢٢	١٣
السودان	٣٤,٨	١٣٠	١٤
جزر القمر	٣٢,١	١٤٨	١٥
جيبوتي	٢٨,١	١٦٤	١٦
موريتانيا	٢٧,٧	١٦٧	١٧

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثة اعتماداً على بيانات

Wendling, Z. A, et al. 2022 Environmental Performance Index, Op Cit, p.12.

الشكل رقم (4)

ترتيب الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي 2022م

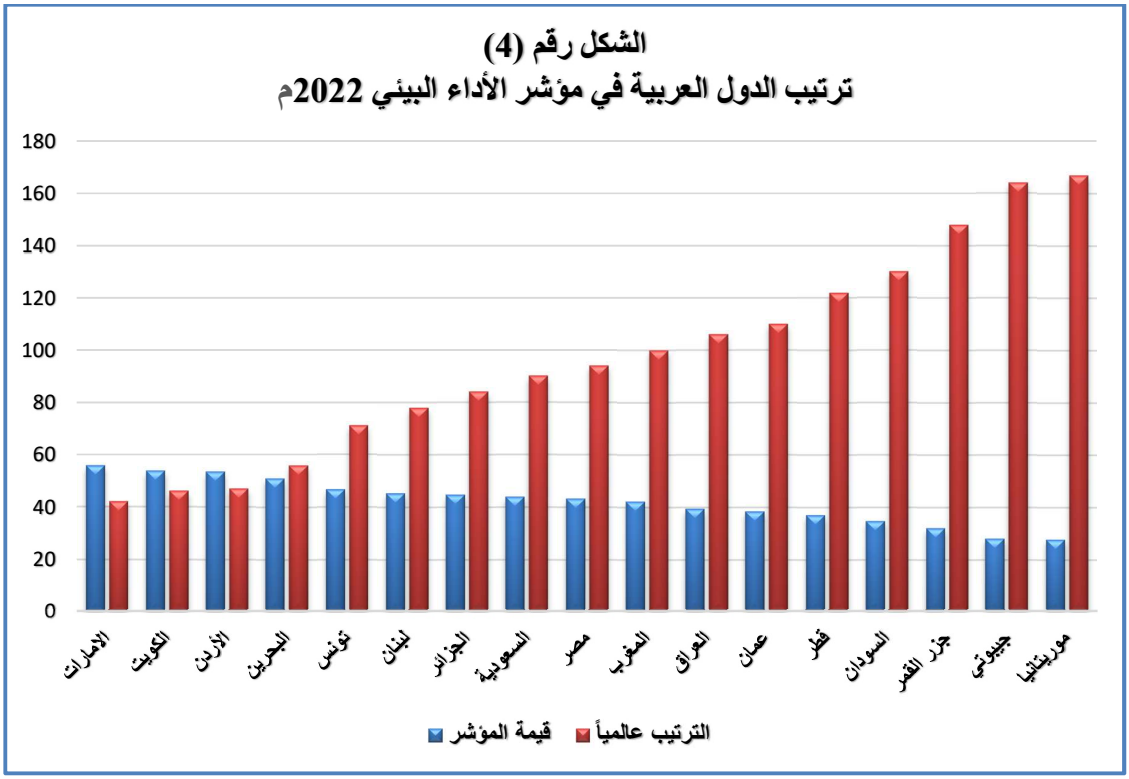

يتضح من بيانات الجدولين رقمي (٤)، (٥) والذي يمثلان بالشكلين رقمي (٣)، (٤) ما يلي:

١. أن الدول الأوربية جاءت في المراكز العشرة الأولى عالمياً وفقاً لمؤشر الأداء البيئي، وهو ما يعني نجاح الدول الأوربية في استيعاب معايير الأداء البيئي.

٢. أما بالنسبة للدول العربية فيتضح أن الأمارات جاءت في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة ٤٢ عالمياً، ثم جاءت الكويت في المرتبة الثانية عربيا والمرتبة ٤٦ عالمياً يليها الأردن التي جاءت في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة ٤٧ عالمياً ثم البحرين التي جاءت في المرتبة الرابعة عربياً والمرتبة ٥٦ عالمياً ثم تونس ٧١ ولبنان ٧٨ والجزائر ٨٤ والسعودية ٩٠ ومصر ٩٤ والمغرب ١٠٠ من بين ١٨٠ دولة، وهو ما يوضح تحسن مؤشر الأداء البيئي بهذه الدول وفق مؤشر الصحة البيئية ومؤشر حيوية النظام البيئي.

٣. تأتي جمهورية العراق في مرتبة متأخرة في مؤشر الأداء البيئي حيث تحتل الترتيب الحادي عشر عربياً و١٠٦ عالمياً، هذا يدل على أن الأمر يحتاج منا بذل المزيد من البحث والدراسة للأسباب التي أدت إلى ذلك وتقديم المقترحات والحلول.

(٤) مؤشرات البعد الاجتماعي: ومنها مثلاً المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في العمل الخاص بالمحاسبة البيئية، والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة ما يعد الناتج المحلي التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الابعاد الاخرى الخاصة والرفاه الاجتماعي، وعليه فإن مفهوم الاقتصاد الأخضر هو "المفهوم الذي يربط بين البيئة، والتنمية من خلال ما تم عرضة من المؤشرات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة التي تهدف للمحافظة على موارد الأجيال الحاضرة دون المساس بموارد أجيال المستقبل على نحو مستدام، وإدارة كفؤة للموارد، والثروات الطبيعية وبذلك فإن الاقتصاد الأخضر، والبيئة قرينان يؤثر أحدهما على الآخر لذا أصبح من الأهمية أن نفهم العلاقة بينهما، حيث يتجلى الجانب الاقتصادي في البيئة بما فيها من مواد طبيعية فوق الأرض، وما تحتويه داخل جوف الأرض، والتي تعد القاعدة الأساسية للتنمية[٣].

ثالثاً: أهداف الاقتصاد الأخضر:

[٣] رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي، اسعد رحيم شاكر الكلابي، **الاقتصاد الأخضر المستدام في العراق الواقع والمستقبل المنظور**، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العراق، ٢٠٢٤، ص ٢٦.

يحقق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مجموعة من الأهداف في المجالات كافة، سواء أكانت أهدافاً اقتصادية، أو اجتماعية، فضلاً عن تحقيق التنمية بشكل مستدام، ويحقق الاقتصاد الأخضر أهداف التنمية المستدامة ضمن نظام اقتصادي بأطر الاستدامة ويدعمها بكل قوة، ويحقق الأهداف الألفية للأمم المتحدة ويقضي على المخاطر التي تهدد كوكب الأرض وسكانه[٤]، **وتتمثل هذه الأهداف بالآتي:**

١. توفير فرص العمل من منظور الاقتصاد الأخضر كونه ينظر للعمل على أنه النشاط الذي يحقق الذات، ويبني المجتمع، وليس مجرد وسيلة لكسب المال من أجل البقاء فإيجاد فرص عمل خضراء هدف مركزي للاقتصاد الأخضر، وبذلك ينتج فرصة قيمة لجميع البلدان، ومن جهة أخرى يمكن أن يودي تنويع الاقتصاد الأخضر، والتركيز على أشد الناس ضعفاً مثل النساء، والشباب، والعمال غير النظاميين، والعاطلين إلى إيجاد مزيد من فرص العمل وصولاً لتحقيق نمو اقتصادي[٥]، وبذلك نلاحظ الدول التي تتحرك نحو الاقتصاد الأخضر بالعمل على خلق فرص التوظيف في ظل سياسات واضحة، وبذلك يمكن زيادة الامكانات عن طريق المزيد من الاستثمارات في القطاعات الخضراء، وتعد السياسات التي تركز على المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة واعدة بشكل خاص[٦].

٢. القضاء على الفقر من خلال الاستدامة البيئية التي تؤدي دوراً مهماً في القضاء على الفقر حيث ركزت العديد من الدراسات العالمية خلال عام ٢٠٠٥م على العلاقة بين التدهور البيئي، والفقر، والأمن البشري، ولذلك نجد أن هناك ارتباطاً بين تخفيض حدة الفقر والادارة الناجحة للموارد الطبيعية كما يمكن الاستثمار في رأس المال الطبيعي كمصدر للنمو الاقتصادي، والرفاهية كونه يعالج مشكلة الفقر بأشكالها المختلفة، وليس الفقر في الدخل فقط من خلال توفير الغذاء، والرعاية الصحية [٧].

٣. المحافظة على الموارد الطبيعية إذ يهدف الاقتصاد الأخضر إلى اعتماد انماط جديدة في العيش، وأساليب جديدة في كل من التنظيم، والانتاج، والاستهلاك حيث أن هذه الانماط من شانها أن تحافظ

---

[٤] خلدون عبد القادر، **سياسات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة في بغداد**، العراق، ٢٠١٧، ص١٠١.

[٥] نداء حسين عبد عون، **دور الاقتصاد في حماية البيئة المدينة من التلوث الناتج وصنع القرار**، مجلة المخطط والتنمية العدد ٢٤، العراق، ٢٠٢١، ص ١٢.

[٦] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، الأمم المتحدة، ٢٠٢١، ص ٢٠.

[٧] فاطمة عباس فهيم، **أثر الاقتصاد على التنمية المستدامة في العراق**، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٨، ص ١٠.

على الموارد الطبيعة كماً ونوعاً عبر حماية أماكن توفرها، والحد من تلوثها، فالاقتصاد الأخضر يرمي إلى إيجاد طرق استهلاك، وانتاج تتيح فرص أفضل لمعيش.

٤. السيطرة على معدلات النمو السكاني إذ أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان ذات أثر سلبي على البيئة التي تحيط بهم إذا تقلل من صلاحيتها للعيش فزيادة أعداد السكان تؤدي الى تكدسيهم في المدن مما ينتج أضرار كثيره بسبب حاجتها إلى وسائل نقل أكثر، ومساكن أكبر، وهذا يؤدي إلى تقليل المساحات الخضراء، كذلك زيادة الضغط على محطات المحطات الكهربائية، ومحطات تنقية المياه، وشبكات الصرف الصحي، وقد تعجز هذه الأجهزة على تلبية هذه الاحتياجات[٨].

٥. المحافظة على مستوى منخفض الكاربون بمعنى تقليل التلوث الناتج عن النفايات الناجمة عن النشاطات البشرية التي تؤدي الى نتائج مؤذية، وضارة، ونستبعد الملوثات الطبيعية كالبراكين، وإن مهمة الاقتصاد الأخضر هو التحقق من هذه الملوثات الى أدنى حد باستخدام التكنولوجيا النظيفة، والابتكارات التي تساعد على التخلص من النفايات كتدوير النفايات مثلاً، وزيادة المساحات المزروعة التي تعمل على تحقيق التوازن بين مكونات الهواء الجوي.

المطلب الثاني

الاستدامة البيئية

أولاً: مفهوم الاستدامة البيئية:

تعرف الاستدامة البيئية على أنها: "التفاعل المسؤول مع البيئة لتجنب استنزاف الموارد الطبيعية، أو تدهورها، والسماح بتبني بيئية طويلة المدى تساعد على ممارسة الاستدامة البيئية لضمان تلبية احتياجات سكان العالم في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وتهدف الاستدامة البيئية الى تنمية مستوى رفاهية الانسان من أجل حماية الموارد الخام التي تستعمل لتلبية الاحتياجات الشخصية وكذلك منع الآثار الناتجة عن انشاء النفايات، اذ يمكن تقسيم برامج الاستدامة البيئية إلى جانبين رئيسين وهما في الوعي بالاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات. وتعد التنمية البيئية هي القوة الموجهة لإعادة توصيف العلاقة بين الانسان ومحيطة، **وعلية فان الاستدامة وفق هذا المفهوم البيئي فأنها تعتمد على عاملين[٩]:**

---

[٨] إيمان عبد الواحد كاظم، **الاقتصاد الأخضر مسار إلى التقويم النمو الاقتصاد**، مرجع سابق، ص ١٥.

[٩] نفادي محمد صديق، **الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة**، دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٦٥١.

١. **التكنولوجيا:** وهي مجموعة من المهارات والمعارف والمعدات المستعملة في إنتاج السلع والخدمات والتي تتمثل بثلاث جوانب وهي وسيلة تمكن من ممارسة السيطرة الاجتماعية لممتلكيها، وموارد قادرة على خلق الثروة، وأداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات.

٢. **السكان:** تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطاً على الموارد واستنزافها ومن ثم عدم قدرة البيئة على تحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والناس، وأن التزايد في عدد السكان أدى الى الزحف نحو المناطق الخضراء وزيادة الاستهلاك وطرح النفايات أدت إلى تأثيرات سلبية على البيئة التنمية.

إذ أكدت البلدان الصناعية والمتقدمة الحاجة الى الاهتمام بالاستدامة البيئية للحد من الانبعاثات الخطرة وادارة النفايات والتخفيف من استنزاف الموارد وتدهور البيئة، إذ تتطلب الاستدامة البيئية تعزيز القيم التي تحدد معايير الاستهلاك ضمن معايير مقبولة والتي يطمح الجميع الوصول اليها بما يضمن التوزيع العادل للموارد الطبيعية بمختلف الأجيال لتطبيق التنمية المستدامة، إذ ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية لمنع المشاكل البيئية والحد من ندرة الموارد الأولية[١٠].

ثانياً: البصمة البيئية:

لمعرفة مدى التقدم في سياسات الاقتصاد الأخضر سيتم تناول البصمة البيئية، ومالها من تأثير على الأرض، أو على تنظيم الطبيعة، حيث تعد البصمة البيئية إحدى إنماط الاستدامة في المياه العامة للمجتمع، والبصمة البيئية هي إحدى المؤشرات الحديثة، والمهمة التي تقيس مدى استدامة نمط العيش لسكان أي دولة، ومدى تأثيرها على الموارد الطبيعية المتمثلة بالأراضي الزراعية، وصيد الأسماك، واستخدامات ثاني أوكسيد الكربون، والغابات، والأراضي المستخدمة للبناء، وتعمل البصمة البيئية كأداة حسابية لقياس تأثير الإنسان على البيئة ضمن نطاق معين بمعنى أنه يمكن حساب البصمات للأفراد، والمدن، والشركات، والدول، ومقارنة النتائج عبر هذه المقاييس كي تكون هذه المقارنات مفيدة، والأهم هو أن البصمة البيئية يمكن أن تستخدم كأداة للمساعدة في وضع القرار على المستوى المحلي فيما يتعلق بسياسات التخطيط المحلية، والإقليمية، **ويمكن تلخيص الهدف من البصمة البيئية بالآتي[١١]:**

---

[١٠] اصيد يونس وآخرون، **مساعي الدول المغاربة في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة**، العدد ٥، الجزائر، ٢٠١٨، ص ١١٥.

[١١] فروحات حده، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر، مجلة البحث، العدد ١١، ٢٠٢٢، ص٥٦.

١. تساعد في تقسيم المدن من خلال مقارنة بعض الخدمات الأيكولوجية المقدمة مع مستوى الطلب على المحيط الحيوي لأجل توفير الموارد، واستيعاب النفايات.
٢. تشجيع صناعة القرار المناسب على إدخال المحاسبة البيئية في الممارسات اليومية كي تتمكن المنطقة من المحافظة على اقتصاد تنافسي قابل للحياة، وبيئة سليمة مستدامة لمدة طويلة.
٣. البصمة البيئية لديها القدرة على تحويل الاستدامة من مفهوم غامض الى هدف قابل للقياس ومنهج عالمي يسعى للمحافظة على الموارد البيئية المتاحة من الاستهلاك الجانبي.
٤. البصمة البيئية تسعى الى تطبيق ما مضمونه "فكر عملياً، واعمل محلياً، ومن ثم تحقيق الاستدامة البيئية للمدن.

ثالثاً: أهداف الاستدامة البيئية:

تسعى الاستدامة البيئية إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها ما يلي[١٢]:

١. زيادة استخدام الموارد المتجددة وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة.
٢. اختيار وسائل تقنية ذات مخلفات محدودة.
٣. المحافظة على التوازن بين كل الموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية.
٤. احترام البيئة الطبيعية من خلال بناء علاقة بين نشاطات السكان والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على انها اساس الحياة الإنسانية.
٥. ضمان حياة جديدة وصحيو وعالية الجودة لمحاضر والمستقبل بطرق اقتصادية واجتماعية وبيئية.

المطلب الثالث

دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة

يلعب الاقتصاد الأخضر دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير الصناعات الخضراء والمؤسسات المستدامة ما يعني تحقيق اقتصاد أكثر إخضراراً، ويراعي البيئة، ويستند على أنماط إنتاج، واستهلاك مستدام، وبذلك يتطلب الأمر احداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات إلى جانب تغييرات كلية في طبيعة الاقتصاد لمنح المؤسسات القدرة على الاستثمار، وتبني أنماط إنتاج

---

[١٢] وهيب سمير قحام، **الاقتصاد الأخضر المواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل**، مشاريع الاقتصاد الأخضر، العدد السادس، بغداد، ٢٠١٦، ص٤٣٩.

جديده، فضلاً عن ذلك يعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقاً من سوق العمل الملائم تقدماً في مجال التنمية الاجتماعية[١٣].

وتجدر الإشارة إلى أن معهد الاقتصاد الأخضر يحقق لمنظمات الأعمال فوائد ومكاسب كبيرة يمكن أن يضع المنظمة على قمة الهرم التنافسي، ويمنحها القيادة في السوق مع تزايد الوعي البيئي في السوق، ومساهمة المنتجات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سعي الشركة لتمييز منتجاتها من الناحية البيئية لكي يعطيها الأفضلية على المنتجات الأخرى، مما يجعلها تركز على رفع كفاءة عملياتها الانتاجية[١٤].

ويلعب الاقتصاد الأخضر دوراً كبيراً في توفير الوظائف الخضراء من خلال التحول إلى اقتصاد بيئي مستدام أدى ذلك إلى ظهور الوظائف الخضراء، وهي نوع جديد من الوظائف التي تودي دوراً حيوياً في خضرنة المنشآت، والاقتصادات، ففي عام ٢٠٠٨ أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء نحو عمل لائق في عالم مستدام منخفض الكاربون، وبالتطرق إلى خصائص الوظائف الخضراء الموجودة في مجال الطاقة المتجددة، والمباني، والنقل، والصناعات الأساسية، والزراعة، والغابات، والتأكيد على دور سياسات العمل، والحماية الاجتماعية، ومناقشة أثار الدعم، والإصلاح الضريبي، وأسواق الكاربون، ووضع العلامات الأيكولوجية، وغيرها كأدوات رئيسة للسياسة الخضراء[١٥].

ويرتكز مفهوم الوظائف الخضراء على إعادة تشكيل، وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر تناسقاً مع البيئة، والتنمية الاجتماعية وتوجهات منظمة العمل الدولية حول توفير الوظائف الخضراء التي تساهم في ضمان الاستدامة البيئية، والمحافظة عليها، وتهدف إلى الحد من استهلاك الطاقة، ومن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتلوث، وحماية النظم البيئية، كما أشار لذلك المعهد الدولي لدراسات العمل أن الوظائف الخضراء هي تلك التي يتم الحفاظ عليها حال نشأتها في العملية الانتقالية نحو الاقتصاد الأخضر أما برنامج الأمم المتحدة فإنه يرى أن الوظائف الخضراء ستؤثر على الاقتصاد

---

[١٣] رشا رمضان، **وضع أهداف التنمية المستدامة في مصر التركيز على الفقر وعدم المساواة**، تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٢، متاح على:
https://publications.unescwa.org/projects/fsde/sdgs/pdf/ar/22-00538-Egypt%20Report-AR-final.pdf

[١٤] محمود رجب فتح الله، **الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في قضايا البيئة**، أطروحة مقدمة إلى مؤتمر القانون والبيئة بكلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ٢٠١٨، ص٧٥.

[15] IRENA and GIZ (Gesellschaft International Zusammenarbeit Deutsche), **Energy Renewable The (, ivoire'd Côte for Studies Country: Africa in Transition International, Rwanda and Morocco, Africa** South, Ghana, Abu Dhabi, Agency Energy Renewable, 2021, P.22.

من خلال خلق وظائف إضافية كتصنيع أجهزة مكافحة التلوث، واستبدال بعض الوظائف مع اختفاء وظائف أخرى، وصياغة الوظائف الجديدة وفق معايير الكفاءة البيئية[١٦].

ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة، والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة، والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من أثار الفقر من خلال توفير فرص العمل اللائق، وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة.

إن مبدأ الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة بل أن هناك فهماً لحقيقة أن تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريبا على اصلاح الاقتصاد الأخضر بالعقود من خلال خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج "الاقتصاد البيني" لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاذ الموارد ولا تزال بعيدين عن تحقيق الأهداف الانمائية للألفية أن الاستدامة لا تزال هدف حيوياً بعيد الامن ولكننا نعمل على تحضير الاقتصاد لنصل إلى هذا الهدف[١٧].

ويمكن أن نقول إن الاقتصاد الأخضر هو أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي يقوم اساساً على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصادات الإنسانية، والنظام البيئي الطبيعي[١٨]، والشكل رقم (٥) يوضح العلاقة بين الاقتصاد الأخضر من جهة، وبين التنمية المستدامة من جهة أخرى من خلال الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكاربون، وذلك من خلال الاعتماد على الطاقة المتجددة، ومواجهة التغيرات المناخية المتمثلة بندرة المياه، ونفاذ الطاقة فضلاً عن المشكلات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

الشكل رقم (٥)
العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

---

[١٦] شبيرة بوعلام عمار، نبيل أبو طير، **الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلاد المغرب العربي**،" مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٨، لبنان، ٢٠١٧، ص ١٤٣.

[١٧] آمال ارجيلوس وآخرون، **الاقتصاد الأخضر ودورة في تنمية الوظائف الخضراء**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، العراق، ٢٠٢٠، ص ٤٢.

[١٨] أحمد خضر، **الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة الي التنمية المستدامة**، ملف مجلة العلوم والتكنولوجيا، معهد الكويت للأبحاث، الكويت، ٢٠١٧، ص٤.

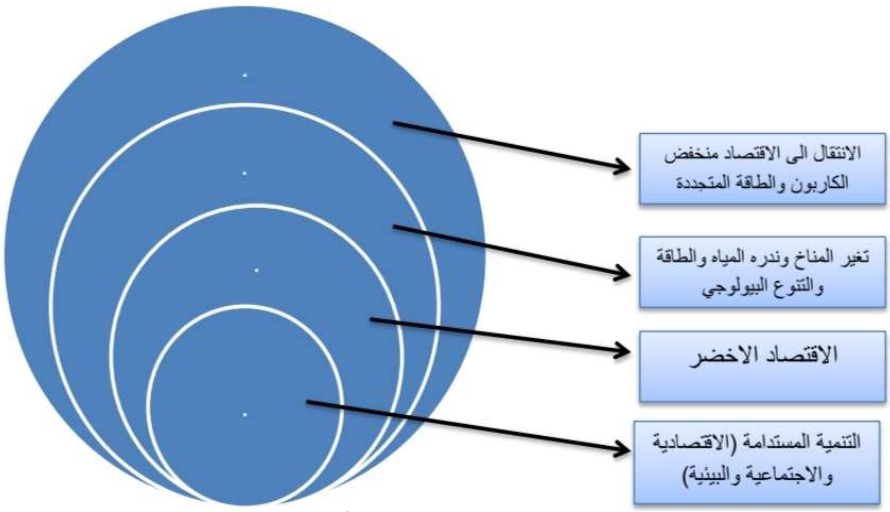

المصدر: ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، **دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي، سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، جامعة الجزائر، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٤، ص ٤٥.

وبمراجعة الشكل رقم (٥٨) يتضح أن:

إن الوصول للتنمية المستدامة يجب أن يتم من خلال الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكاربون، والتوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من مصادر الطاقة الأحفورية، وهذا يواجه مجموعة من التحديات تتمثل بتغير المناخ، وندرة المياه، والطاقة، والتنوع البيولوجي، ومن ثم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر للوصول الى مستوى التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فعلاقة التنمية المستدامة بالبيئة علاقة الجزء من الكل، وهذا ما سيوضحه الشكل الآتي، إذ أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي وبين القضايا المتعلقة بالبيئة ممثلة بالاحتباس الحراري، ونمو منخفض الكاربون، وطبيعة التغيرات المناخية، والتنوع البيولوجي، والعلاقات الاجتماعية، والحد من الفقر[١٩]، والشكل رقم (٦) يوضح العلاقة بين التنمية والبيئة المستدامة، **وذلك كما يلي:**

الشكل رقم (٦)
يمثل العلاقة بين التنمية والبيئة المستدامة

(19) UNEB**, Global Green New Deal, policy brief**, published by the United Nations environment program as part of its green economy initiative in collaboration with a wide range of international partners and experts, 2019, P.132.

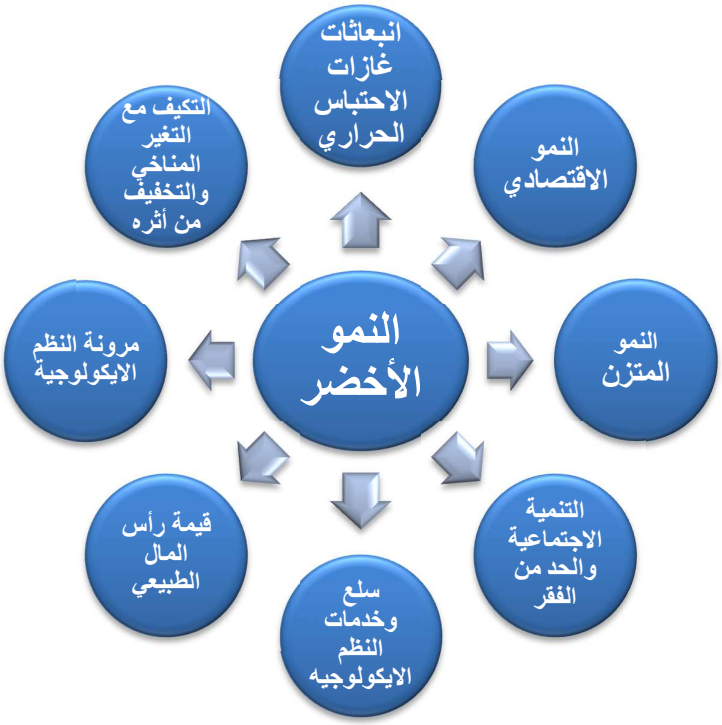

المصدر: محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية البحرية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، يوم البيئة الإقليمية، ٢٤ أبريل ٢٠٢٢، ص٣.

وبمراجعة الشكل رقم (٦) يتضح:

١. العلاقة الرابطة بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر التي تلتزم بمتطلبات الأجيال الحاضرة مع عدم تعريض قدرة الأجيال القادمة للضرر، وذلك من خلال المحافظة على البيئة بكل جوانبها كونها تمثل موارد أساسية للحياة، والعيش الكريم.

٢. وينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد، والتأثيرات البيئية، وبين النمو الاقتصادي، ويتم ذلك بزيادة الاستثمارات في القطاعات الخضراء مدعوماً بإصلاحات تمكينية على مستوى السياسات، وتتيح هذه الاستثمارات العامة منها، والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية، والبنى التحتية، والمؤسسات، وفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك، وانتاج مستدامة، وزيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، وارتفاع عدد الوظائف الخضراء اللائقة، وانخفاض كميات الطاقة، والمواد في عمليات الانتاج، وتقلص النفايات، والتلوث، وانحسار كبير في انبعاث غازات الاحتباس الحراري كما يؤدي الى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الخاتمة

تناولت الدراسة الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد الآليات لتنشيط الاقتصاد العالمي بعد الأزمات العالمية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال خلق نوع من التكامل بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وحماية البيئة، كما توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي، وبالتالي توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج التي استدعت لتقديم مجموعة من التوصيات، **كما يلي:**

أولاً: النتائج

١. أهمية الإيمان بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق مبادئها، لكى نحافظ على إرث الأجيال القادمة ونرشد استخدام مواردنا أملاً في حماية بقاء واستمرار الكائنات الحية متضمنة الإنسان.

٢. تعمل الدول التي تتوجه إلى الاقتصاد الأخضر على خلق فرص للتوظيف في ظل سياسات واضحة من خلال استثمار القطاعات الخضراء والقضاء على الفقر من خلال الاستدامة البيئية وايجاد استراتيجيات التي تقلل من هذه الظاهرة وخصوصاً في البلدان النامية، كما تهدف إلى المحافظة على الطبيعة وعلى المستوى منخفض الكربون بمعنى تقلل التلوث الناتج عن النفايات الناتجة عن النشاطات البشرية والتي تؤدي الى نتائج ضارة.

٣. يجب على دول العالم أن تتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات ومعالجة المياه غير النظيفة وتعزيز السياسات الحكومية أي جعلها خاضعة أمام الاقتصاد الأخضر كما يجب عدم فرض قيود على التجارة الدولية وتشجيع التعميم والاستثمار واستخدام التكنولوجيا ذات الكفاءة المرتفعة.

٤. تواجه دول العالم تحديات كبيرة بيئية واقتصادية محتملة للتغير المناخي في ضوء معدلات زيادة سكانية غير مسبوقة وهذا ما دفع الأمم المتحدة إلى إطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر مع ضرورة زيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال التفاعل الإيجابي بين البيئية والاقتصاد لمواجهة المرحمة القادمة.

٥. التحول نحو الاقتصاد الأخضر يضمن للدول العمل على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي واتجاها نحو القطاعات الخضراء إذ أن الاعتماد على قطاع الاقتصاد

الأخضر يعمل على استثمار في رأس المال الطبيعي مثل الاستثمار في الزراعة والمياه العذبة ومصائد الاسماك وصناعة الغابات.

ثانياً: التوصيات:

١. أهمية دعم وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، وتقديم حوافز مادية ومعنوية لمساندة المشروعات الصناعية للتحول من التصنيع التقليدي إلى التصنيع صديق البيئة والتنمية الخضراء.

٢. نشر الوعي البيئي وتنمية روح المسئولية البيئية للمواطنين عن طريق وضع مادة علمية خاصة بالإدارة البيئية والتنمية المستدامة ليتم تدريسها في الجامعات والمعاهد العليا.

٣. مراجعة جميع القوانين الخاصة بالبيئة المعطلة أو التي بها عوار، وأصدر قوانين أكثر فعالية ومرونة، والضرب بيد من حديد على المخالفين، وتنفيذ تلك القوانين على الجميع بكل مساواه.

٤. لضمان التحول نحو الاقتصاد الأخضر في دول العالم يجب أن تقوم الدول بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كمحور هام بالدول ورفع مستوى المعيشة لدى سكان الريف كما يجب أن يعمل على المياه غير النظيفة وترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد المائية ومنعها من التلوث فضلاً عن الاهتمام بمشكلة النفايات ومعالجتها واعادة تصفيتها مره أخرى وجعلها موارد معينة من كونيا تسبب التلوث.

٥. ضرورة مواجهة التحديات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر عن طريق تفعيل الدور المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي ومحاربة الفساد المالي والإداري وتوجيه التمويل الكافي من قبل الدولة وتنويع القاعدة الاقتصادية والسيطرة على الملوثات البيئية والقضاء على الفقر والبطالة واستغلال مصادر الطاقة المتجددة ومنها الطاقة الشمسية والرياح لا ينتج عنها انبعاث الغازات الضارة المسببة ظاهرة الاحتباس الحراري.

٦. زيادة الاهتمام بدعم التنمية الاقتصادية لكافة البلدان التي تطمح إلى تحويل اقتصادها إلى اقتصاد أخضر مستدام إذ تقاس أهمية الاقتصاد لبلد ما بمدى المزج بين الاقتصاد الأخضر والتنمية الاقتصادية.

٧. تفعيل دور التنمية المستدامة والتي تهدف إلى الحفاظ على الثروات الطبيعية من الهدر لضمان الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية من الاستنزاف.

قائمة المراجع[٢٠]

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. أحمد الكواز، **الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية**، سلسلة جسر التنمية، العدد الثامن والمائة عشر، المعهد العربي للتخطيط الكويت.

٢. أحمد خضر، **الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة الي التنمية المستدامة**، ملف مجلة العلوم والتكنولوجيا، معهد الكويت للأبحاث، الكويت، ٢٠١٧.

٣. أسامة محمد الحسيني، **الاقتصاد الأخضر، البيئة والتنوع البيولوجي**، كلية الزراعة جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٤. أشرف محمد أبو سريع محمد، **أثر تطوير المناطق العشوائية على تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠١٣.

٥. اصيد يونس وآخرون، **مساعي الدول المغاربة في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة**، العدد ٥، الجزائر، ٢٠١٨.

٦. ألفت حسن أغا، **الإعلام العربي والقضايا البيئية، المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتجددة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، ١٩٩٠.

٧. آمال ارجيلوس وآخرون، **الاقتصاد الأخضر ودورة في تنمية الوظائف الخضراء**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، العراق، ٢٠٢٠.

٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم**، تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، نيويورك ولبنان: شركة الكركري للنشر، ٢٠٠٧.

٩. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، الأمم المتحدة، ٢٠٢١.

١٠. التقرير الخاص بشأن مصادر الطاقة المتجددة وتخفيف حدة التغيير المناخي (**SRREN**)، الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (**IPCC**)، ٢٠٢١.

١١. حسام ابو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، ٢٠٢١.

١٢. حسام الدين نجاتي، **الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، فبراير ٢٠١٤.

---

[٢٠] مع حفظ الألقاب العلمية.

١٣. خالد هاشـــم، **الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المســـتدامة**، المجلة العلمية للبحوث والدراســـات التجارية، مجلة حلوان، المجلد ٣٦، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٢٢.

١٤. خلدون عبد القادر، **سياسات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة في بغداد**، العراق، ٢٠١٧.

١٥. رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي، اسعد رحيم شاكر الكلابي، **الاقتصاد الأخضر المستدام في العراق الواقع والمستقبل المنظور**، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العراق، ٢٠٢٤.

١٦. رشا رمضان، **وضع أهداف التنمية المستدامة في مصر التركيز على الفقر وعدم المساواة**، تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٢، متاح على: https://publications.unescwa.org/projects/fsde/sdgs/pdf/ar/22-00538-Egypt%20Report-AR-final.pdf

١٧. ستيفان سينجر، **استشراف مستقبل الطاقة المتجددة عالمياً**، في تقرير الطاقة، دبي، ٢٠١٤.

١٨. شبيرة بوعلام عمار، نبيل أبو طير، **الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلاد المغرب العربي**،" مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٨، لبنان، ٢٠١٧.

١٩. عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة**، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى٢٠٠٨.

٢٠. فاطمة عباس فهيم، **أثر الاقتصاد على التنمية المستدامة في العراق**، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٨.

٢١. محمود رجب فتح الله، **الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في قضايا البيئة**، أطروحة مقدمة إلى مؤتمر القانون والبيئة بكلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ٢٠١٨.

٢٢. مسعودة رداس ويمينة عاتي، **الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة للجزائر: الفرص والتحديات**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد ٧، العدد ٧، ٢٠١٧.

٢٣. المعهد الدولي للتنمية المستدامة، نشرة مفاوضات الأرض، الدورة ٤٢، المجلد ١٢، رقم ٦٢٨، يونيو ٢٠١٥.

٢٤. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكالة الطاقة الدولية، **دليل احصاءات الطاقة**، باريس، وكالة الطاقة الدولية للنشر، ٢٠١٠.

٢٥. نداء حسين عبد عون، **دور الاقتصاد في حماية البيئة المدينة من التلوث الناتج وصنع القرار**، مجلة المخطط والتنمية العدد ٢٤، العراق، ٢٠٢١.

٢٦. نفادي محمد صديق، **الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة**، دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٦٥١.
٢٧. **الوقاية والتقليص من مخاطر الكوارث الطبيعية**، ترجمة م ظريفة، مجلة الجيش الوطني الشعبي، مؤسسة المنشورات العسكرية، عدد ٥٥٥، الجزائر، ٢٠٠٨.
٢٨. وهيب سمير قحام، **الاقتصاد الأخضر المواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل**، مشاريع الاقتصاد الأخضر، العدد السادس، بغداد، ٢٠١٦.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Hall, Nina. **The Institutionalization of Climate Change in Global Politics. In Sosa Nunez, Gustavo& Atkins, ED. Environment**, Climate Change and International Relations, Bristol, England: E-International Relations Publishing, 2023.

2. IRENA and GIZ (Gesellschaft International Zusammenarbeit Deutsche), **Energy Renewable The (, ivoire'd Côte for Studies Country: Africa in Transition International, Rwanda and Morocco, Africa** South, Ghana, Abu Dhabi, Agency Energy Renewable, 2021.

3. OECD, Inclusive Green Growth: For the Future We Want, **Organization for Economic Cooperation and Development**, 2012.

4. Pradip Kumar Das, a**n Introduction to the Concept of Environmental Management: Indian Context**, International Journal of Innovation and Economic Development, Volume 2 Issue 4 October, 2016.

5. Tomislav Klarin, **The Concept of Sustainable Development: From it's beginning to the Contemporary Issues**, Zagreb International Review of Economics & Business - Faculty of Economics and Business, University of Zagreb and De Gruyter Open, Vol. 21, No. 1, 2018.

6. UNEB**, Global Green New Deal, policy brief**, published by the United Nations environment program as part of its green economy initiative in collaboration with a wide range of international partners and experts, 2019.

7. UNEP, "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication", united nation, united **nation environment program**, 2011.

8. UNESCAP. Green Growth, Resources and Resilience, Environmental Sustainability in Asia and the Pacific, **The Asian Development Bank**, Bangkok,2012

قائمة المحتويات

أولاً: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	**أهم نقاط الاختلاف بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر**	٦
٢	**ترتيب أفضل ١٠ دول في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عام ٢٠٢٢م**	٨
٣	**ترتيب الدول العربية في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عام ٢٠٢٢م**	٩
٤	**ترتيب أفضل ١٠ دول وفق مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٢م**	١١
٥	**ترتيب الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٢م**	١٢

ثانياً: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	**مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عام ٢٠٢٢م**	٨
٢	**ترتيب الدول العربية في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي عام ٢٠٢٢م**	٩
٣	**ترتيب أفضل ١٠ دول وفق مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٢م**	١١
٤	**ترتيب الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٢م**	١٣
٥	**العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**	٢٠
٦	**العلاقة بين التنمية والبيئة المستدامة**	٢١

ثالثاً: الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
خطة الدراسة	٤
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاقتصاد الأخضر	٤
المطلب الثاني: الاستدامة البيئية	١٦
المطلب الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة	١٨
الخاتمة	
نتائج الدراسة	٢٢
التوصيات	٢٣
قائمة المراجع	٢٤
قائمة المحتويات	
أولاً: قائمة الجداول	٢٧
ثانياً: قائمة الأشكال	٢٧
رابعاً: الفهرس	٢٧